AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 33. No. 3. May Issue (2024)

CYBER CRIMES IN THE UNITED ARAB EMIRATES: A STUDY OF CHARACTERISTICS, PATTERNS, AND COUNTERMEASURES FROM AN ISLAMIC PERSPECTIVE

دور وسائل التواصل الإجتماعي المعاصرة في انتشار ومكافحة الجريمة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة الخصائص والأنماط وأساليب المواجهة وفق المنظور الإسلامي

Mohamed S. Alyammahi [i], Sulaiman Shakib Mohd Noor[ii]

[i] (*Corresponding author*). Postgraduate Student, Faculty of Social Sciences and Humanities, Universiti Teknologi Malaysia (UTM). abu_mus1b_82@hotmail.com
[ii] Associate Professor, Faculty of Social Sciences and Humanities, Universiti Teknologi Malaysia (UTM). shakib@utm.my

Abstract

With the increasing development of digital technologies, cybercrime has become more prevalent and complex. In this context, this study examines cybercrime in the United Arab Emirates, with a focus on the Emirate of Sharjah, including its characteristics, causes, motivations, and efforts to mitigate it. The current study adopted a quantitative approach due to the homogeneity of the study sample. The research findings indicated that the majority of the study sample were males, constituting 92%, and 53% held a bachelor's degree. The motives and causes of cybercrime showed slight variations, suggesting the absence of a dominant criminal trend. However, sexual harassment emerged more relatively as a motive for electronic violations, as well as the most prevalent content due to the nature of the young society in the UAE. X (Twitter) was identified as the most most prominent platform for electronic violations, surpassing Facebook in popularity among all age groups in the country. Results related to efforts to combat cybercrime reflect their positive implications, represented by the high level of public awareness regarding measures and regulations concerning cybercrime in the UAE. That indicates the fruits of awareness campaigns conducted by the relevant authorities in this regard. In the end, the study concluded that Islamic legislation is comprehensive and complete, and there are many aspects and boundaries in Islamic jurisprudence that can be projected to this type of crime according to their type and nature.

Keywords: *Social, Media, Cybercrime, UAE, Islamic View.*

ملخص البحث

مع تزايد استخدام التقنيات الرقمية، أصبحت الجرائم الإلكتروني ة أكثر شيوعًا وتعقيدًا. في هذا السياق، تناولت هذه الدراسة بيان الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على إمارة الشارقة، بما في ذلك خصائصها وأسبابها ودوافعها

والجهود المبذولة للحد منها. استندت الدراسة الحالية على المنهج الكمي نظرا لتجانس عينة الدراسة. أشارت نتائج البحث إلى أن غالبية عينة الدراسة كانوا من الذكور والحاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة ٩٢٪ و ٥٣٪ على التوالي. أظهرت دوافع وأسباب الجريمة السيبرانية تباينا طفيفا ، مما يشير إلى عدم وجود اتجاه إجرامي مهيمن. ومع ذلك، برز التحرش الجنسي بشكل طفيف نسبيا كدافع للانتهاك الإلكتروني وباعتباره المحتوى ذو إنتشار نسبي نظرا لطبيعة المجتمع الشاب في الإمارات. تم تحديد موقع ايكس (تويتر سابقاً) كأبرز منصة للانتهاكات الإلكترونية ، متجاوزًا موقع فيسبوك نظرًا لشعبيته بين جميع الفئات العمرية في الدولة. تشير البيانات المتعلقة بالجهود المبذولة للحد من الجريمة الإلكترونية إلى انعكاساتها الإيجابية متمثلة في المستوى العالي من الوعي العام فيما يتعلق بالتدابير واللوائح المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تشير إلى ثمار حملات التوعوية التي تقوم بها السلطات المختصة في هذا الصدد. كما خلصت الدراسة إلى أن التشريع الإسلامي شامل وكامل و هناك العديد من الجوانب والحدود في الفقه الإسلامي التي يمكن إسقاطها على هذا النوع من الجرائم حسب نوعها وطبيعتها.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الإلكترونية، الخصائص والأنماط، الإمارات العربية المتحدة، المنظور الإسلامي.

المقدمة

برزت الثورة المعلوماتية في العقدين الأخيرين كأهم سمات القرن الحادي والعشرين ووفرت مزايا متعددة على جميع المستويات. في العقد الثاني من الألفية الثانية بدأت الحياة تأخذ منحنى متزايد الإعتماد على الوسائل الإلكترونية في العديد من جوانب الحياة اليومية وأصبح لها تأثيرا قوي وفعال في كل جوانب الحياة (Al-Khalew, 2017). مع مطلع العقد الحالي بدأت الثورة الرقمية في اخذ منحنى اخر وأكثر تسارعا فمع ظهور تقنيات الجيل الخامس وتقنيات الذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء، اصبح الامر مثيرا للاعجاب تارة والتوجس والحذر تارة اخرى (Mahdi et al., 2021; Prasad et al, 2018).

تقع تطبيقات التواصل الاجتماعي في قلب هذا التطور المتسارع حيث شهدت عدة مراحل تطور ملحوظة؛ بدءاً من الشبكات الاجتماعية المبكرة المتمثلة في تقنية البريد الإلكتروني في تسعينات القرن الماضي إلى ظهور منصات التواصل الاجتماعي العامة في مطلع الألفية الثانية (Tropotei & DEAC, 2019). في بداية العقد الثاني بدأت تطبيقات التراسل الفوري أو التواصل الاجتماعي المرئي في الظهور والانتشار (Elishar-Malka et al., 2020)، والتي أتاحت مشاركة الصور والفيديوهات بشكل فوري وأتاحت ميزة البث

المباشر ذات الجودة العالية وفتحت المجال أمام مجال مستحدث لصناع المحتوى المرئي. يقف العالم اليوم على أعتاب تحول جذري يتمثل في الواقع الإفتراضي المعزز وإنترنت الأشياء مما يتيح تفاعل وتبادل المعلومات والبيانات بين مختلف الأجهزة والأداوات كالأجهزة المنزلية والسيارات والأجهزة القابلة للارتداء وغيرها دون تدخل بشري مباشر.

تتميز التطبيقات الرقمية بالتفاعلية ثنائية الاتجاه بين منشئ المحتوى والمتلقي في مقابل الوسائل التقليدية والتي تعتمد على الاتجاه الأحادي مثل التليفزيون والراديو. بمعنى آخر، تتميز وسائل الإعلام الجديدة عن القديمة بالكيفية التي يتم بها بث المادة الإعلامية والوسيلة التي يتم من خلالها نشر المحتوى الاعلامي، والتفاعلية حيث أنها تمثل السمة الرئيسية التي تميزها وتعد أهم سماتها (Enke & Borchers, 2021; Goodyear et al., 2019; Kent & Li, 2020). هذه الخاصية أضافت بعداً جديداً هاماً لأنماط وسائل الإعلام التقليدي والتي تتكون في العادة من منتجات ذات اتجاه واحد يتم إرسالها من مصدر مركزي مثل الصحف أو قنوات التلفزيون أو الراديو إلى المستهلك مع إمكانية اختيار مصادر المعلومات أو التسلية التي يريدها متى أرادها وبالشكل الذي يريده (Abdulhaleem, 2023; Enke & Borchers, 2021). كما تتميز بالتنوع والتكامل: ويُعنى بذلك، التنوع في عناصر البحث والعرض والتي توفر للمتلقي خيارات أكبر لإختيار المحتوى بما يتفق مع حاجياته ودوافعه للاتصال، وتقديمها في حزمة واحدة يتم عرضها في الوقت الذي يختاره والمكان الذي يتواجد فيه، والغرض الذي يلبي حاجياته المتعددة والمتجددة. كما أنها تتميز بسهولة الارشفة و سهولة الوصول إلى المحتوى الإعلامي و قابلية الحركة والقدرة على تجاوز الحدود والحواجز الثقافية والحدود الجغرافية نتيجة للطبيعة العالمية للإنترنت العابرة للحدود الجغرافية والتشابك العالمي لشبكة الانترنت. ساعد على انتشار المحتوى الاعلامي المنقول عبر وسائل التواصل والإعلام الحديثة سمة المحتوى المعروض كمقاطع الفيديو و وسائل الترجمة الفورية (Kent & Li, 2020).

ورغم الميزات التي يتمتع بها الإعلام الجديد من سهولة الوصول إلى المحتوى الإعلامي والوصول إلى جمهوره حتى من خارج الإطار الثقافي والمكاني الواحد وميزة التفاعلية، إلّا ان هناك العديد من المخاوف التي تتعلق بموثوقية ومصداقية ذاك الكم الهائل من المحتوى الذي يتم ضخه على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى التحدي الأمني المتمثل في صعوبة الخضوع للرقابة الوطنية أو الأمنية مقارنة بتلك التي يخضع لها الإعلام القديم (Tariq, 2019).

خلفية المشكلة

تعتبر الجرائم السيبرانية واحدة من أبرز المخاطر المتعلقة بتطبيقات الفضاء الرقمي و وسائل التواصل الحديثة. إنّها ظاهرة حديثة نسبيّاً، ولا زالت القوانين واللّوائح المتعلقة بمكافحتها في مهدها. ومع ذلك ونظرا لمخاطرها المتسارعة، فقد كرس الباحثون بالفعل الكثير من الإهتمام للبحث في حيثياتها. يشير مصطلح الجريمة السيبرانية

إلى الإستخدام غير المشروع للمعلومات الرقمية أو الإختراق غير المصرح به للإنظمة الرقمية أو الشبكات بغرض الوصول غير المشروع إلى المعلومات السرية أو التلاعب بها، أو القيام بالإحتيال الإلكتروني أو سرقة الهوية الرقمية، أو التنمر أو التحريض على الكراهية والعنف عبر الفضاء الرقمي، وغيرها من الأنشطة غير القانونية التي تنطوي على إستخدام التكنولوجيا الرقمية كوسيلة لإرتكاب الجرائم. يعني ذلك أن الجريمة السيبرانية تتجسد في العديد من الأوجه كالإحتيال والتنمر وانتهاك الخصوصية ونشر المحتوى المتطرف أو المحتوى الحساس.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة انتشار الجرائم الإلكترونية بناءً على العديد من العوامل المختلفة مثل حالة البلد الإقتصادية والتنوع العرقي والديني (Al Mansoori et al., 2020; Almansoori et al., 2021; Asongu et al., 2019). تظهر الدراسات السابقة أنه ليس هناك إرتباط كبير بين حالة الدخل ومعدلات الجريمة الإلكترونية بشكل كلي ولكن لوحظ تفاوت وتنوع بين صور وأنماط الجرائم السيبرانية من بلد لآخر (Williams et al., 2020). تناولت دراسات أخرى مقارنة التشابهات بين الجرائم التقليدية والجرائم المرتكبة عن طريق الإنترنت من خلال تحليل معدلات الجريمة وسلوك الإبلاغ عنها (Van de Weijer et al., 2019). تشير النتائج إلى تدني مستويات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية مقارنة بنظيراتها من الجرائم التقليدية، وأنه غالبًا ما يتم الإبلاغ فقط عن جرائم الإلكترونية ذات المستوى العالي من الخطورة، في حين يتم تجاهل الجرائم الأقل خطورة. قد يعزى ذلك إلى تداخل جوانب الجريمة الإلكترونية مع جوانب الخصوصية الحساسة للطرف المستهدف مما يجعله يفضل تقبل الأضرار الناجمة عن الجريمة الإلكترونية على الكشف عن بعض من جوانب خصوصيته لطرف آخر. ذاك يعني أن هناك العديد من الجرائم الإلكترونية التي تحدث ولكن لا يتم تسجيلها والإبلاغ عنها.

فيما يتعلق بالجهود في مكافحة الجرائم الإلكترونية ومراقبة سلوك المجرمين المحتملين، قدمت العديد من الدراسات بعض التصورات والتوصيات لجهات الضبط الأمني في فهم وتحليل سلوك المجرمين المحتملين على وسائل التواصل الاجتماعي ودرجة التطرف فيما يتم طرحه من محتوى (Ristea et al., 2020). يشير المنصوي واخرون (٢٠٢٠)، إلى أنه من خلال جمع البيانات ودراسة الحالات المشابهة، يمكن لجهات الضبط الأمني التنبؤ بحدوث أي جريمة إلكترونية قبل حدوثها. يشير كل من حسام الدين محمد (٢٠٢٠)، وفطيمة نساخ (٢٠٢٢) إلى تزايد مخاطر العرض العمدي للبيانات الشخصية على منصات التواصل الإجتماعي وإفراط تلك التطبيقات في طلب أذونات الموافقة على شروطها وإتاحة وصول خوارزمية تلك التطبيقات إلى البيانات الشخصية الأكثر حساسية، مسبباً المزيد من حوادث إنتهاك خصوصيات المستخدمين الرقمية. يبرز

ذلك التحدي في نتائج دراسة هدير أحمد (٢٠٢٢) ونرمين نصر (٢٠٢٢) حيث أشارت تلك النتائج إلى أن حوالي ٥٧٪ من العينات المدروسة تعرضت لحوادث إنتهاك الخصوصية علي منصة فيسبوك.

و على الرغم من تلك المخاطر المتمثلة في إنتهاك الخصوصية الرقمية للمستخدمين، يشير كل من أحمد متولي (٢٠٢٢)، ونرجس حسن (٢٠٢٢) إلى إمكانية توظيف تلك المنصات أيضاً كأداة للتوعية بحماية الخصوصية حيت تم الإستدلال ببعض الصفحات التي أُنشأت بغرض مكافحة الجرائم الإلكترونية ونشر المعلومات والقوانين التي تخص الجرائم الإلكترونية وتقدم إرشادات بالممارسات المتبعة للحماية من الإختراق الإلكتروني وطرق حماية الخصوصية الرقمية وصفحات وحسابات الجهات الأمنية التي يتم من خلالها تقديم التحديثات والمناشدات والتوجيهات الأمنية إلى الجمهور.

تحليل المشكلة وفق المنظور الإسلامي

بالنظر إلى جوانب الجريمة بشكل عام من منظور الفقه الإسلامي، يتضح من أصول الشريعة وقواعدها وأدلتها التفصيلية إنّها جاءت لضمان حفظ الضروريات الخمس وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، واعتنى الإسلام أيما عناية بحفظها. وقد اتفقت الشرائع السماوية على ذلك وجعل الإسلام التعدي عليها جناية وجريمة تستلزم عقاباً مناسباً، وبحفظ هذه الضروريات يتعايش المجتمع، ويطمئن كل فرد فيه. لقد جاءت أدلة القرآن الكريم ظاهرة في حفظ هذه الضروريات كما في قول الله –تعالى–: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (القرآن. الأنعام: ١٥١).

ومقصد الشرع من تشريع الحدود وتجريم الجرائم خمسة: أن يحفظ عليهم دينهم، وأنفسهم، و عقولهم، و نسلهم، وأموالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة أو جريمة. قال الإمام الشاطبي رحمه الله: "أتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على هذه الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل (الشاطبي، ١٩٠٢). يمكن إستخلاص بعض المنطلقات الشرعية العامة التي تنظم إستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحدود المتاحة من خلال المنطلقات الثلاثة الاتية:

منطلق الاستفادة والتحسين: حبث يشجع الإسلام المؤمنين على استغلال النعم التي خلقها الله في سبيل الخير والتطور. ويمكن إعتبار التكنولوجيا الرقمية وسيلة لتسهيل الحياة وتحقيق الرفاهية في مختلف المجالات مثل الاتصالات والتعليم والعمل والرعاية الصحية. يقول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (القرآن. الجاثية: ١)، اي جميع ما يمكن أن تنتفعوا به من فضله وإحسانه وامتنانه ; ولهذا قال : "جميعا منه"، (إبن كثير، ٢٠١٨). وقال تعالى ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ

وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾(القرآن. الرحمن: ١٣) والسلطان هنا بمعنى الضوابط والقيود والبينة من الله جلّ ثناؤه كما ورد في تفسير الطبري. يمكن إسقاط مصطلح "جميع مايمكن الانتفاع به" على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحدود المتاحة واستخدام التكنولوجيا الرقمية في جوانب الاتصال والتوعية.

منطلق تسهيل الأمور: يشجع الإسلام على تسهيل الأمور وتيسير الحياة للناس. يمكن أن توفر التكنولوجيا الرقمية سبلًا فعالة لتيسير العمليات وتحسين الكفاءة في مختلف المجالات، مما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع. ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (القرآن. الجاثية: ١٢)، وقوله تعالى ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(القرآن. النحل: ٨).

ويقول الشيخ إبن عثيمين: لما ذكر الخيل والبغال والحمير التي خلقها لأجل الركوب وللزينة عقبها بقوله (وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) أي لا تعلمون مما علم الله أنه سيحدثه ويوجده بعد هذا الزمان الذي أنزلت فيه هذه الآية، وهو عصر النبوة من الأشياء التي يركبها الخلق في برهم وبحرهم وفي الجو ، ويستعملونها في الركوب والحمل والزينة (إبن عثيمين، د.ت). وقال الشيخ ابن سعدي رحمه الله : « إن الله لم يذكرها بأعيانها ؛ لأن الله تعالى لم يذكر في كتابه إلاّ ما يعرفه العباد أو يعرفون نظيره وأما ما ليس معروفًا ولا له نظير في زمانهم فإنه لو ذكر لم يعرفوه ولم يفهموا المراد منه فذكر سبحانه أصلًا جامعًا ، يدخل فيه ما يعلمون وما لا يعلمون».

إن استخدام التكنولوجيا الرقمية بغرض المنفعة وفي إطار الضوابط الشرعية يسهل أيضا من تحقيق العديد من المبادئ الإسلامية السامية مثل التواصل والتعاون والتعارف، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾(القرآن. الحجرات: ١٣). إن فرضية استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الحدود المتاحة واستخدام تكنولوجيا الإتصال والإعلام الحديث في التوعية تتوافق تماما مع هذا المبدأ السامي.

منطلق حفظ الخصوصة: ينص الإسلام على عدم التجسس وعلى حفظ أسرار الآخرين، ويعتبر ذلك من السلوكيات المنكرة وفيما يلي بعض الأدلة الشرعية على ذلك؛ قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ (القرآن. الحجرات: ١٢). في هذه الآية، يحث الله المؤمنين على تجنب الظنون السيئة وعدم التجسس على الآخرين. ويمثل التجسس بحال أكل لحم الأخ الميت، وهو أمر مكروه بالنسبة للإنسان كما ورد في تفسير الطبري. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة: {مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ}. (الحديث. البخاري. ٥٦٧٢)، وهذا الحديث يشمل عدم إلحاق الأذى بالجيران بكل الجوانب من نميمة وكشف أسرار وخصوصيات وإنتهاك جسدي أو نفسي. وفي هذه الأدلة دعوة واضحة إلى عدم المساهمة في ترويج أو نشر أي محتوى مسيئ أو

خادش للحياء أو يتضمن أي إنتهاك عيني أو معنوي للآخرين. إن فرضية تأمين السلامة المعلوماتية للأفراد والمؤسسات تستند إلى أساس إسلامي متين في قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي بكر الصديق: {مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ}(الحديث. مسلم. ٢٣٣٧)، وهذا الحديث يدعو إلى ستر عيوب المسلمين وخصوصياتهم وحفظ أسرارهم، فإن الله سيمن بالستر والحفظ في الدنيا والآخرة لكل من يوفر هذه الخدمة للمسلمين، وفي هذا الحديث دعوة قوية لحفظ السرية وخصوصية الآخرين.

منطلق الإمتثال للضوابط الشرعية والقانونية: يشجع الإسلام على إقامة النظام والقانون في المجتمع، ويعتبر جواز سن القوانين واللوائح التنظيمية أمر مشروع ومحبب ويدخل من باب الإجتهاد الفقهي إن لم يخالف الضوابط والمبادئ الإسلامية. هناك عدة أدلة شرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية تدعم هذه الفكرة، حيث يأمر الله تعإلى بأن يطيع المؤمنون والمؤمنات وليسَّخِروا أمورهم للنبي صلى الله عليه وسلم ولولاة الأمر منهم. وهذا يشير إلى ضرورة الإمتثال للأوامر والقوانين المشروعة التي تضعها السلطة المعنية بإدارة الشؤون العامة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾(القرآن. النساء: ٥٩). في هذه الآية، يُحث المؤمنين على طاعة الله ورسوله وأولي الأمر، وهذا يشمل الإمتثال للقوانين واللوائح المحددة من قبل السلطات الحاكمة. كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلمانه قال {مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّة} (الحديث. مسلم. ١٨٥١)، وهذا الحديث يُظهِر أهمية إتباع النُظم واللوائح والتشريعات والإلتزام بها مالم تخالف الشرع. يندرج تحت هذا المنطلق فرضية توفر لوائح وأنظمة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإعلام الحديث و وجود العنصر البشري المتخصص في تكنولوجيا المعلومات والأعلام الحديث و ضرورة معرفة الفئة المستهدفة باللوائح والإجراءات اللازم اتباعها حال التعرض لجريمة إلكترونية. لذا، يمكن الإستدلال على جواز سن القوانين واللوائح للحد من ارتكاب الجريمة من خلال المبادئ الإسلامية للعدل والمساواة والمشورة، بالإضافة إلى الأدلة الشرعية المذكورة في الأمثلة السابقة. من المتعارف عليه أن منهج الإستقراء والتأمل في النصوص والأدلة الشرعية، والبحث في جزئيات الشريعة، وأحكامها يسهم في الخروج بإطار شرعي للقضايا المعاصرة.

أهمية واطار الدراسة

تمكن أهمية هذه الدراسة في تعزيز المعرفة العلمية والأمنية حول حيثيات الجريمة الإلكترونية وخصائصها وأنماطها. يمكن إبراز ذلك في جانبين؛ حيث يتعلق الجانب الأول بالبعد الأمني متمثلا في فهم حيثياتها ودوافعها ووسائلها وأشكالها وخصائصها مما يسهم في دعم الجهود الأمنية المبذولة لمكافحتها والحد من إنتشارها. سوف يعزز هذا البعد فهم الجهات الأمنية لآلية تفاعل الجماعات الإجرامية على منصات التواصل الاجتماعي الحديثة وكيفية إستغلال ثغراتها ومميزاتها والمنصات الأكثر جذبا لتلك الجماعات الإجرامية. في هذا السياق ،

تهدف الدراسة الحالية إلى إستكشاف جوانب الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة والإجراءات والقوانين واللوائح المشتقة لمكافحة هذا النوع المستجد من الجرائم من منظور التشريع والفقه الإسلامي الحنيف. يمكن ابراز أهداف ومحاور هذه الدراسة من خلال الشكل ١.

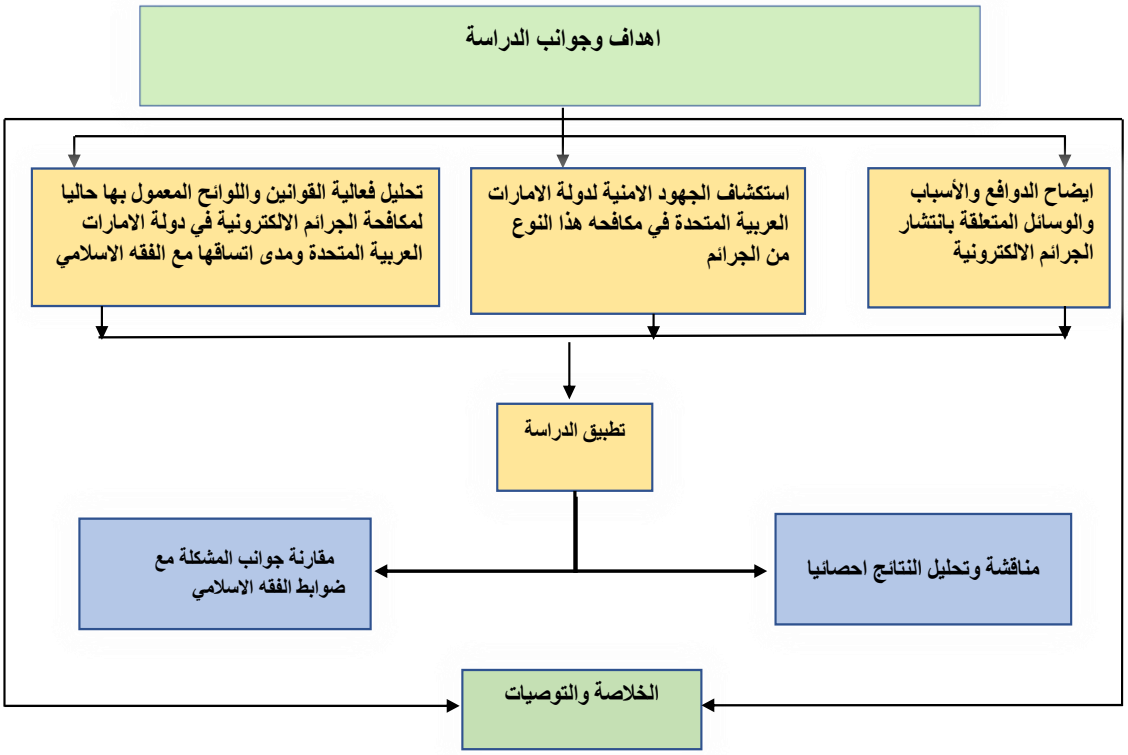

الشكل ١: أهداف ومحاور الدراسة الحالية

ومن المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تمكين الجهات ذات الصلة من وضع سياسات وتشريعات قوية، وتعزيز كفاءة الشرطة من خلال قاعدة بيانات أمنية شاملة، وتوجيه صياغة سياسات الأمن باستراتيجية تشاركية مع المجتمع، واقتراح تدابير مبنية على الأدلة لمواجهة الأيديولوجيات الضارة التي تروج لها الجماعات الإجرامية. على الجانب الأخر، سوف تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة الأكاديمية الإماراتية من خلال توفير بيانات حول دور التكنولوجيا الرقمية في الأنشطة الإرهابية ومعالجة الثغرات البحثية المتعلقة بالجريمة الحديثة من منظور إماراتي وإسلامي. وفيما يتعلق بنطاق البحث، يتم تقسيمه إلى أبعاد مكانية ومؤسسية بشكل منهجي. يتمثل البعد المكاني في التركيز على إمارة الفجيرة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه الإمارة وموقعها الاستراتيجي كمنقطة توزيع وتصدير للمشتقات النفطية والافتقار إلى الدراسات المماثلة مقارنة بإمارات اخرى كإمارة أبو ظبي ودبي والشارقة. علاوة على ذلك، تمثل الهيئات الحكومية داخل الفجيرة التي تم استهدافها في هذا البحث مجالًا للبحث الأكاديمي الذي لم يتم استكشافه بشكل كاف. من الناحية المؤسسية، يتم توجيه التركيز في البحث الجهات الأمنية ذات المعنية

بالأمن المجتمعي داخل إمارة الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة. يمكن إبراز الجهات المختارة للدراسة في الشكل رقم ٢.

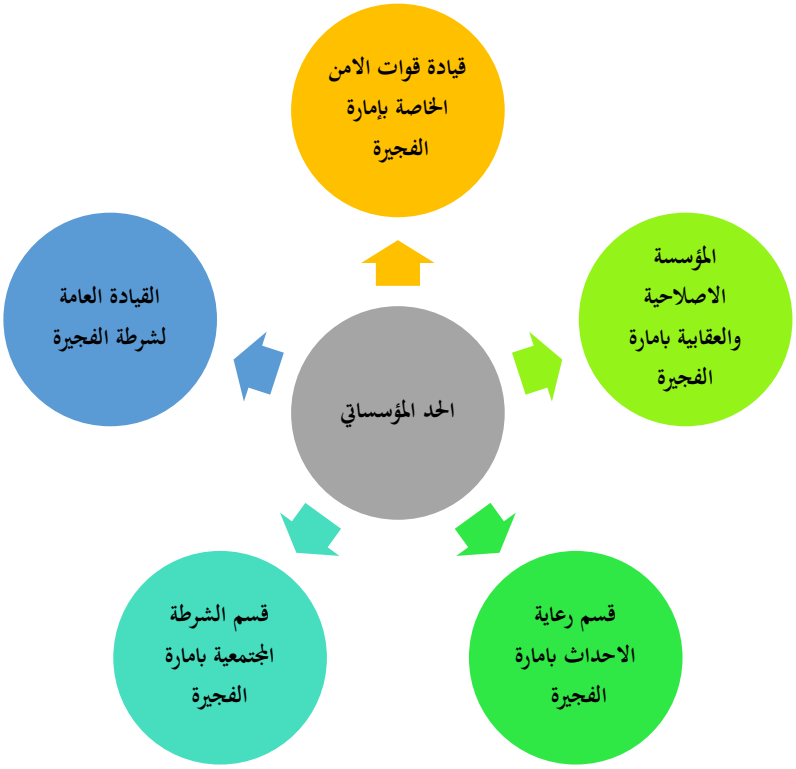

الشكل رقم ٢: الجهات الأمنية المختارة للدراسة

منهجية الدراسة

في الدراسة الحالية تم توظيف المنهج الكمي وذلك بإجراء مسح كمي لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة وتحليلها للخروج بنتائج تسهم في تقييم جوانب المشكلة بناءً على أكبر نسبة ممكنة من آراء العينة المدروسة. تم الإعتماد على المنهج الكمي نظرا لإنتشار مجتمع البحث على أكثر من مؤسسة أكاديمية وجمع أكبر قدر من الإستجابات لتفادي أو تقليل قدر الإمكان أي تأثير نابع عن ميول شخصية لأفراد العينة المدروسة على نتائج البحث. تألف مجتمع الدراسة الحالي من الموظفين والعاملين في القطاعات ذات الصلة بمكافحه الجرائم الإلكترونية الحديثة وعددها (٥) مؤسسات حكومية في إمارة الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهم قيادة قوات الأمن الخاصة بإمارة الفجيرة و القيادة العامة لشرطة الفجيرة و قسم الشرطة المجتمعية بإمارة الفجيرة و المؤسسة الاصلاحية والعقابية بإمارة الفجيرة و قسم رعاية الاحداث بإمارة الفجيرة.

تكونت عينة الدراسة من ١٢٦ مشاركاً، حيث يقع حجم العينة في الإطار المسموح والموصى به (30<). أشارت العديد من الدراسات (Fan et al., 1999; Hill, 1998 ; طواهير وآخرون، ٢٠٢٢) إلى أن حجم العينة الأقل من (٣٠)، لا يعكس توزيعا جيداً لخصائص مجتمع الدراسة، ومن هنا فإن الفروق بين

المتوسطات يعد ذو دلالة إحصائية إذا تم الحصول عليه من عينة كبيرة، وأن حجم العينة يعتمد على نوع الدراسة المراد تطبيقها. إن مجتمع الدراسة الحالية، و المتمثل في الموظفين والعاملين في قطاع مكافحة الجرائم الإلكترونية هو مجتمع محدود ومتجانس، وقد أشار دياب (Diab, 2003) إلى انه من الخطأ الإعتقاد أن زيادة حجم العينة في المجتمعات المتجانسة تماما تقود حتما إلى نتائج أكثر موثوقية، حيث أن الزيادة في حجم العينة أمر مرغوب في المجتمعات غير المتجانسة أو الأقل تجانسا، لكنه لا يقود إلى فوارق في نتائج الدراسة في المجتمعات ذات التجانس شبه التام وهو ما ينطبق على حالة هذه الدراسة. كذلك أشارت بعض الدراسات المتعلقة بتحديد حجم العينة في الدراسات الكمية التي يزيد فيها حجم المجتمع عن (١٠٠٠)، حيث يشترط أن لا تقل عن ٥٪ بينما إذا كان مجتمع الدراسة يتراوح ما بين (٥٠٠ إلى ١٠٠٠)، و يجب أن تكون ما بين ١٠ إلى ٢٠٪ من مجتمع الدراسة، و٢٥٪ إلى ٣٠٪ في حال كان مجتمع الدراسة أقل من ٥٠٠ (Fan et al., 1999; Hill, 1998; طواهير وآخرون، ٢٠٢٢). وبأسقاط الإشتراطات المذكورة آنفا مع مراعاة الضوابط الأمنية وتجانس مجتمع الدراسة المستهدف (والذي في حصيلته يقل عن ١٠٠٠ فرد) فإن تثبيت عينة الدراسة على ١٢٦؛ وهي عدد الإستجابات التي تم الحصول عليها يحقق الإشتراطات المحددة لإختيار حجم العينة.

تم بناء أداة الدراسة في صورتها النهائية بعد مراجعة العديد من الأبحاث المنشورة والمحكمة والدراسات العلمية والكتب في المجالات ذات الصلة بموضوع البحث، وقد تم اللجوء والإستفادة من آراء الخبراء والمختصين في ذات المجال من خلال تحكيم فقرات الإستبانة. وفقا لذلك تم بناء الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة وتم تحديد درجات الموافقة المحتملة لكل سؤال بالإعتماد عل مقياس ليكرت الخماسي لدرجات الإستجابة حيث يقابل كل عبارة من عبارات المحاور قائمة تحمل درجة الإتفاق من ١–٥ بحيث كلما اقتربت الدرجة من (٥) دل ذلك على الموافقة العالية على ما ورد في العبارة، والعكس صحيح. ولعل السبب في استخدام المقياس يكون لإكتساب رؤى عن أحاسيس وآراء المستجيب. ويمكن قياس الموافقة و الوتيرة والإحتمالية والجودة، أو الاهمية باستخدام المقياس. يوضح الجدول الآتي شدة الموافقة على فقرات الإستبانة (مقياس ديكارت) على النحو الآتي:

جدول ١: درجات المقياس المستخدم فى الإستبانة

الإستجابة	لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

ولحساب المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة، تم إستخدام التدريج الإحصائي الآتي للحكم على المتوسطات الحسابية، حسب المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{اعلى دراجة—ادنى درجة}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{5-1}{3} = ١,٣٣$$

جدول ٢: المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة

مستوى تقييم منخفض	مستوى تقييم متوسط	مستوى تقييم مرتفع
١ – ٢,٣٣	٢,٣٤ – ٣,٦٧	٣,٦٨ – ٥

وتتألف الإستبانة من قسمين عل النحو الآتي:

- القسم الأول: البيانات الديموغرافية عن المستجيبين (الجنس، الدرجة الوظيفية، عدد سنوات الخبرة).
- القسم الثاني: ويتألف من أربعة محاور، كل محور يشمل ٥ فقرات ماعدا المحور الثالث حيث يشمل سبع فقرات (والتي بمجموعها تتكون من "٢٢" فقرة) ويتعلق بخصائص الجريمة الإلكترونية ذاتها
- القسم الثالث: ويتالف من محورين ويشمل كل محور خمس فقرات وبمجموع ١٠ فقرات، ويتعلق بطبيعة لوائح واجراءات التصدي والمواجهة.

جدول ٣: كيفية تفسير قيم المتوسط الحسابي والنسب الموجودة في جداول النتائج

المتوسط الحسابي	النسبة (درجة الموافقة)	التفسير أو التقدير اللفظي	
		درجة الموافقة	مستوى الممارسة
أقل من 1.8	أقل من 36 %	غير موافق تماماً	منخفض جداً
من 1.8 وأقل من 2.6	أكبر من 36% وأقل من 52 %	غير موافق	منخفض
من 2.6 وأقل من 3.4	من 52% وأقل من 68 %	محايد	متوسط
من 3.4 وأقل من 4.2	من 68% وأقل من 84%	موافق	مرتفع
من 4.2 حتى 5	من 84% حتى 100 %	موافق تماماً	مرتفع جداً

يلاحظ من الجدول ٣ أن طول الفترة المستخدمة في المقياس هي (٤/٥) أي حوالي (٠,٨٠) وقد حسبت طول الفترة على أساس أن الأرقام الخمسة في المقياس (١، ٢، ٣، ٤، ٥) قد حصرت فيما بينها (٤) مسافات، أما فيما يخص النسبة المئوية فقد حسبت بقسمة المتوسط على المقياس (المتوسط/ المقياس×١٠٠).

النتائج والمناقشة

خصائص عينة الدراسة

تم تقييم خصائص عينة الدراسة على اربعة محاور؛ الجنس، العمر، المؤهل الأكاديمي وعدد سنوات الخبرة. يمكن تبرير إختيار هذه المنطلقات الأربعة لتوصيف عينة الدراسة إلى أنها تعطي إنطباع مناسب عن مدى وعي وخبرة عينة البحث والجوانب الفسيولوجية الناتجة عن الخبرة وعن الفروقات الجندرية. يتضح من خلال الجدول ٤ أن نسب الذكور مثلت أغلبية العينة فقد جاءت بنسبة (٩٠٪)، بينما نسبة الإناث (٨%) وهي نسبة تتوافق مع طبيعة العمل في هذا النوع من الوظائف ومع طبيعة المجتمع الإماراتي المحافظ. كما يتضح من خلال الجدول ٤ أن أعمار أفراد العينة التي كانت (من ٣٠ —— ٤٠ سنة) جاءت كأكبر نسبة (٣٢,٦٪) يليها من أعمارهم (أقل من٣٠ سنه) بنسبة (٣٠,٩٪). أما أفراد العينة (من ٤٠—— ٥٠ سنة) فقد كانت النسبة (٢٢,٢٪) والفئة العمرية أكبر من ٥٠ سنة جاءت بنسبة ١٤,٣٪ وهي أقل نسبة ويعزى ذلك إلى طبيعة المجتمع الشابة في دولة الإمارات العربية المتحدة وسن التقاعد المبكر في دولة الإمارات العربية المتحدة (٦٠ سنة).

بشكل مماثل، يتضح من خلال الجدول ٤ أن حملة مؤهل البكالوريوس من أفراد العينة جاءت بنسبة (٥٣,٢٪) وهي أعلى نسبة، يليها مؤهل الدبلوم و الماجستير حيث كانت النسبة (٢٠,٦٪) و(١٦,٧٪) على التوالي، أما أفراد العينة من حملة الدكتوراه فكانت النسبة (٩,٥٪). فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، وجاء في المرتبة الأولى الذين خبرتهم (٢٠ سنة فأكثر) بنسبة (٣٦٪)، وفي المرتبة الثانية من خبرتهم (من ١٥ إلى ٢٠ سنة) بنسبة (٣٠٪) ثم الذين خبرتهم (من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة) بنسبة (٢٦٪) واخيراً من خبرتهم (أقل من ١٠ سنوات) بنسبة (٨٪). تشير تلك النسب المذكورة إلى أن غالبية أفراد العينة لديهم خبرة جيدة وستعطي موضوعية أكثر لاستجاباتهم على محاور الدراسة.

جدول ٤: خصائص عينة الدراسة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
متغير النوع	ذكر	84	92.5%
	أنثى	42	8.0%
	الإجمالي	126	100.0%
متغير العمر	أقل من ٣٠ سنة	39	30.9%
	من ٣٠ إلى ٤٠ سنة	41	32.6%
	من ٤٠ إلى ٥٠ سنة	28	22.2%
	٥٠ سنة فأكثر	18	14.3%
	الإجمالي	126	100.0%

متغير المؤهل	بكالوريوس	67	53.2%
	دبلوم	26	20.6%
	ماجستير	21	16.7%
	دكتوراه	12	9.5%
	الإجمالي	126	100.0%
متغير عدد سنوات الخبرة العلمية	أقل من ١٠ سنوات	34	27%
	من ١٠ إلى ١٥ سنة	38	30.2%
	من ١٥ إلى ٢٠ سنة	26	20.6%
	٢٠ سنة فأكثر	28	22.2%
	الإجمالي	126	100.0%

خصائص الجريمة الإلكترونية والفئة المستهدفة

الدوافع والاسباب

يظهر من الجدول ٥ أن المتوسط الحسابي الكلي الفقرات الإستبانة المتعلقة ببعد الدافع والسبب قد بلغ، (٣,٤٣٦) وانحراف معياري (٠,٣٩) أكبر من الوسط الإفتراضي (٣). كانت أعلى قيمة متوسط حسابي لفقرات هذا المحور هي (٣,٤٦١) والمتعلقة بالتجسس والإبتزاز، وقد يعزى ذلك إلى أن أغلب حالات التبليغ تتم على حالات التهديد والإبتزاز لإستباق تفادي حصول أي ضرر عيني على الأشخاص المستهدفين. في المقابل كان أقل متوسط حسابي (٣,٤٠٥) وبنسبة (٦٨٪) وبانحراف معياري (٠,٩٢١) المتعلقة بفقرة الشهرة وتسليط الضوء نتيجة للعديد من العوامل أهمها: عدم رواج الفكرة نتيجة إنحصار المروج لها في فرد واحد غالبا، لا يعد دافعا قويا مبني على قناعة فكرية أو مردود مادي يستحق المخاطرة، إنخفاض تأثيرها على الآخرين مما يقلل من مستوى الإستجابة والتبليغ عنها. وأخيرا يتضح من النتائج أن هناك شبه إجماع على موافقة أفراد عينة الدراسة على الأسباب والدوافع المدروسة للقيام بالجرائم الإلكترونية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣,٤٦١) إلى (٣,٤٠٥) وهي متوسطات أكبر من الوسط الإفتراضي (٣) من فئات المقياس الخماسي التي تشير إلى موافقة عينة الدراسة على صحة الأسباب المشار اليها، وتعزى الاستجابة المرتفعة إلى صحة اختيا عينة الدراسة. تشير النتائج إلى أن التفاوت في نسب المتوسطات الحسابية المتعلقة بدوافع وأسباب إرتكاب الجرائم الإلكترونية في إمارة الشارقة كان ضئيلا جدا وهو ما يبرز أن ليس هناك من ظاهرة إجرامية سائدة وإنّما حالة طبيعية تشير إلى استقرار المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول ٥: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومستوى الإستجابة لبعد الدافع والسبب.

الدافع والسبب لارتكاب الجريمة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	التقييم
١ الشهرة والرغبة في تسليط الضوء	3.4056	0.921	68	متوسط
٢ الإحتيال المالي	3.4333	0.859	69	مرتفع
٣ ترويج الإشاعات وانتهاك الخصوصية	3.4278	1.059	69	مرتفع
٤ الترويج لمحتوى فكري متطرف	3.4556	0.884	69	مرتفع
٥ التجسس والإبتزاز	3.4611	0.929	69	مرتفع
المتوسط الحسابي العام	3.436	0.93	69	مرتفع

المحتوى

يظهر من الجدول ٦ أن المتوسط الحسابي الكلي لفقرات الإستبانة المتعلقة بعناصر المتغير المستقل (المحتوى) قد بلغ (٣,٤٠٥) وبنسبة موافقة (٦٨٪) وانحراف معياري (٠,٩٨١) أكبر من الوسط الإفتراضي (٣)، حيث انه من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن المحتوى المتعلق بالإنتهاكات الأمنية والسياسية هو أقل محتوى مرصود من قبل الجهات المختصة وهو مايظهر حالة الإستقرار السياسي والأمني الذي تشهده البلد، بينما جاء المحتوى المتعلق بالتحرش الجنسي في الرتبة الأولى ويعزى ذلك إلى طبيعة المجتمع الشاب في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يتضح أن هناك تفاوت بسيط في موافقة أفراد العينة على نوع المحتوى المروج له، حيث تتراوح ما بين حيادتيهم وموافقتهم حول نوع المحتوى وكانت أعلى قيمة متوسط حسابي لفقرات هذا المحور هي الفقرة المتعلقة بالمحتوى والتحرش الجنسي بمتوسط حسابي يبلغ (٣,٤٧٢٢) وبنسبة موافقة (٦٩%)، وقد يعزى ذلك إلى هروب الكثير من الشباب إلى مواقع التواصل الحديثة للبحث عن الإثارة الجنسية بعيدا عن كشف هوياتهم. بينما جاءت الفقرة المتعلقة بالإنتهاكات الأمنية بأقل متوسط حسابي (٣,٢١١)، وبنسبة (٦٤٪)، وبانحراف معياري (٠,٥٧١) ويعزى ذلك إلى حالة الإستقرار الأمني والسياسي التي تسود البلد.

جدول ٦: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومستوى الإستجابة لبعد المحتوى

المحتوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	التقييم
١ المحتوى المتعلق بالتحرش الجنسي	3.4722	0.863	69	مرتفع
٢ المحتوى الديني المتطرف والتحريض الطائفي	3.2111	0.574	64	متوسط
٣ المحتوى الهادف إلى الإحتيال المالي	3.4556	0.861	69	مرتفع
٤ المحتوى المتعلق بالإنتهاكات الامنية	2.45	0.89	49	متوسط

٥ الاساءة للمعتقدات والأديان كحق من حقوق التعبير	2.82	0.863	56	منخفض
المتوسط الحسابي العام	3.405	0.981	68	مرتفع

المنصة

يشير الجدول ٧ إلى المتوسطات الحسابية لفقرات الإستبانة المتعلقة ببعد (المنصة أو الوسيلة الإلكترونية الأكثر جذبا لمرتكبي الجرائم الإلكترونية). يتضح أن الجدول ٧ إلى المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور قد بلغ، (٣,٦٤٧) وبنسبة موافقة (٦٩٪) وإنحراف معياري (٠,٩٢٢) أكبر من الوسط الإفتراضي (٣). كانت أعلى قيمة متوسط حسابي لفقرات هذا المحور هي منصة تويتر بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩١١)، وبنسبة موافقة (٧٨٪)، وتعزى هذه النسبة إلى كبر الشريحة المستخدمة لهذه المنصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وبلدان الخليج العربي بشكل عام. كما أن سياسية الخصوصية العالية التي توفرها منصة تويتر وسناب شات جعلت منهما المنصات الأكثر جذبا لنشر المتوى الحظور في دولة الإمارات العربية المتحدة. بينما تعزي النسبة المرتفعة لتطبيق تيكتوك إلى رواجه في الفئات العمرية الأصغر سناً، مما يمثل بيئة ملائمة للتحرش الجنسي على وجه التحديد. في الجانب الآخر جاءت منصة فيسبوك بأقل متوسط حسابي في هذا المحور (٣,١٣٠٧)، وتصنيف (متوسط)، وإنحراف معياري (١,٠٨٢)، وقد يعزى ذلك ربما إلى عدم رواج هذه المنصة في منطقة الخليج العربي بالاضافة إلى أن جمهور هذه المنصة عادة من الفئات العمرية الأكبر سنا والأقل نشاطا على وسائل التواصل الاجتماعي.

جدول ٧: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومستوى الإستجابة لبعد المنصة

المنصة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	التقييم
١ YouTube	3.4611	0.84	69	مرتفع
٢ Twitter	3.9111	0.828	78	مرتفع
٣ WhatsApp	3.4667	1.186	69	مرتفع
٤ Tick Tok	3.6611	0.938	73	مرتفع
٥ Snap Chat	3.7389	0.817	75	مرتفع
6 Facebook	3.1307	1.082	63	متوسط
7 Others	3.7236	0.797	74	مرتفع
المتوسط الحسابي العام	3.64778	0.9218	73	مرتفع

وعي الفئة المستهدفة بالاجراءات اللازم اتباعها

يتضح من الجدول٨ أن المتوسط الحسابي الكلي لفقرات الإستبانة المتعلقة بعناصر المتغير التابع (وعي الفئة المستهدفة بالإجراءات اللازم إتباعها) قد بلغ (٣,٦٩٣) وبنسبة موافقة (٧٣٪) وإنحراف معياري (٠,٨٨٧٢) أكبر من الوسط الإفتراضي (٣). كما يتضح من النتائج أن هناك شبه إجماع على موافقة أفراد عينة الدراسة على وجود وعي كافي بالإجراءات اللازم إتباعها وتعاون مرضي عنه من قبل المبلغين مع الجهات الأمنية ذات الصلة. كانت أعلى قيمة متوسط حسابي لفقرات هذا المحور هي للفقرة المتعلقة بوضوح الشخص المستهدف في الكشف عن تفاصيل الإنتهاك الذي تعرض له وجاءت بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٣٣)، وبنسبة موافقة (٧٨٪)، ويعزى ذلك إلى رغبة الطرف المستهدف في تسهيل عمل أجهزة الضبط ذات الصلة. وفي الجانب الآخر، كان أقل متوسط حسابي في هذا المحور متعلق بفقرة "تعتبر الجريمة الإلكترونية ظاهرة منتشرة وسائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة"، حيث جاءت بمتوسط حسابي (١,٨٦) وبتصنيف قريب إلى منخفض جدا. يعزى ذلك إلى حالة التعايش والأمن والنظام السائد في البلد. كما أنها نتيجة تعكس روح المجتمعات المسلمة التي لازالت تحكمها الضوابط الدينية والمجتمعية مهما تلونت مظاهر الحياة بالحداثة والمعاصرة.

جدول ٨: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومستوى الإستجابة لبعد وعي الفئة المستهدفة بالاجراءات اللازم اتباعها

وعي الفئة المستهدفة بالإجراءات اللازم إتباعها	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة الموافقة	التقييم اللفظي
١ سبق وان تلقيت شكوى عن جريمة أو إحتيال عبر وسيلة الكترونية	3.6667	0.869	73	مرتفع
٢ كان الطرف المستهدف على دراية تامة بالإجراءات اللازم اتباعها عند التعرض إلى جريمة أو احتيال الكتروني	3.3722	0.858	67	مرتفع
٣ كان الطرف المستهدف متعاونا وواضحا في كشف تفاصيل الإنتهاك الذي تعرض له	3.7000	0.857	74	مرتفع
٤ كان الشخص المستهدف على استعداد لكشف الخصوصية للجهات المعنية في حال طلب منه ذلك عند التبليغ	3.7333	0.943	75	مرتفع
٥ تعتبر الجريمة الإلكترونية ظاهرة منتشرة وسائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة	1.86	0.909	37	منخفض
المتوسط الحسابي العام	3.69332	0.8872	74	

الجهود المبذولة للحد من الجريمة السيبرانية

تأمين السلامة المعلوماتية للأفراد والمؤسسات

يتضح من الجدول ٩ أن متوسط تأمين السلامة المعلوماتية للأفراد والمؤسسات من قبل الجهات المختصة بالرقابة الإلكترونية من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفع بمتوسط حسابي (٣,٤٥٦)، وإنحراف معياري (٠,٨٠٠)، ونسبة (٦٩,١٪)، وجاءت الفقرة التي تنص على أنه توجد آليات وخطط إستجابة فعالة حال الإبلاغ عن حوادث الأمان السيبراني والتهديدات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة وبمتوسط (٣,٧٤)، وإنحراف معياري (٠,٩٦٥)، وبنسبة (٧٤,٨٪)، ويعزى ذلك إلى جاهزية الأفراد وتوافر الموارد واللوائح المشرعة للتعامل مع الجرائم والإنتهاكات الإلكترونية. على النقيض من ذلك جاءت الفقرة رقم (١٣) التي تنص على أنه يتوفر لدى الأفراد والمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة الوعي الكافي بأهمية السلامة المعلوماتية والرقمية والسيبرانية بالمرتبة الأخيرة، بمستوى متوسط وبمتوسط (٣,٠٤)، وإنحراف معياري (٠,٩٢٥)، وبنسبة (٦٠,٨٪) ويمكن إرجاع ذلك إلى التنوع الثقافي الكبير مما يحد من فعالية البرامج التوعوية الموجهة. إضافة إلى ماسبق، يوضح الجدول أن جميع المتوسطات للفقرات وكذلك بعد(تأمين السلامة المعلوماتية المنظمات) قد تجاوزت الوسط الفرضي (٣) حيث أن قيمة (T)كانت دالة عند مستوى دلالة (٠,٠١) وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص على " تأمين السلامة المعلوماتية المنظمات.

جدول ٩: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والترتيب لعبارات تأمين السلامة المعلوماتية المنظمات

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة المتوسط	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى الدلالة
١	توجد آليات وخطط إستجابة فعالة حال الإبلاغ عن حوادث الأمان السيبراني والتهديدات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة	3.74	0.965	74.8%	مرتفع	27.408	.000
٢	تقدم الجهات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة خططًا وإرشادات للأفراد والمؤسسات لحماية بياناتهم ومعلوماتهم الحساسة	3.54	0.952	70.8%	مرتفع	26.290	.000
٣	يتم تنفيذ عمليات مراقبة ورصد دورية للتحقق من سلامة وأمان الأنظمة والشبكات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة	3.52	0.974	70.4%	مرتفع	25.556	.000
٤	تتوفر للأفراد والمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة خدمات إستشارية وفحص أمان الشبكات والنظم الرقمية لتحديد الثغرات وتعزيز الأمان	3.44	0.929	68.8%	مرتفع	26.174	.000

٥	يتوفر لدى الأفراد والمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة الوعي الكافي بأهمية السلامة المعلوماتية والرقمية والسيبرانية	3.04	0.925	60.8%	متوسط	23.241	.000
	تأمين السلامة المعلوماتية المنظمات	3.456	0.800	69.1%	مرتفع	30.545	.000

توفر لوائح وأنظمة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإعلام الحديث

يتضح من الجدول ١٠ أن متوسط بعد توفر لوائح وأنظمة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإعلام الحديث من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفع بمتوسط حسابي (3.444)، وإنحراف معياري (0.721)، ونسبة (68.9%)، وجاءت التي تنص على توفر اللوائح الإرشادات والمبادئ التوجيهية للأفراد والشركات للإمتثال لمتطلبات الأمان والسلامة في استخدام شبكات التواصل الإجتماعي بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفع وبمتوسط (3.58)، وإنحراف معياري (0.785)، وبنسبة (71.6%) وجاءت الفقر التي تنص على أنه يتم الإعلان عن التحديثات والتعديلات الجديدة للوائح مكافحة الجريمة الإلكترونية وتنظيم إستخدام شبكات التواصل الإجتماعي بشكل علني ومتاح للجمهور بالمرتبة الأخيرة، وبدرجة متوسط وبمتوسط (3.24)، وإنحراف معياري (0.894)، وبنسبة (64.8%). يمكن ملاحظة أن التباين في المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية في هذا المحور قليل جدا ويعزى ذلك إنسجام السياسات المتعلقة باللوائح التنظيمية ووضوحها وتعميمها. يوضح الجدول كذلك إن جميع المتوسطات للفقرات وكذلك محور (توفر لوائح وأنظمة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإعلام الحديث) قد تجاوزت الوسط الفرضي (٣) حيث إن قيمة (T)كانت دالة عند مستوى دلالة (0.01) وبالتالي نثبت الفرضية التي تنص على " توفر لوائح وأنظمة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإعلام الحديث.

جدول ١٠: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والترتيب لعبارات توفر لوائح وأنظمة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإعلام الحديث

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نسبة المتوسط	درجة الموافقة	قيمة T	مستوى الدلالة
١	تتوفر اللوائح الإرشادات والمبادئ التوجيهية للأفراد والشركات للإمتثال لمتطلبات الأمان والسلامة في إستخدام شبكات التواصل الإجتماعي	3.58	0.785	71.6%	مرتفع	32.256	.000
٢	يشمل التحديث الأخير للوائح مكافحة الجريمة الإلكترونية واستخدام شبكات التواصل الإجتماعي تطبيقات جديدة للتكنولوجيا أو مفاهيم جديدة في هذا المجال	3.56	0.812	71.2%	مرتفع	30.995	.000

٣	تتم مراجعة وتحديث اللوائح المتعلقة بتنظيم إستخدام شبكات التواصل الإجتماعي ومكافحة الجريمة الإلكترونية بشكل دوري في الإمارات العربية المتحدة	3.50	0.839	70.0%	مرتفع	29.495	.000
٤	يتم توفير آليات للجمهور والمؤسسات لمعرفة آخر التحديثات والتعديلات على اللوائح المتعلقة بمكافحة الجريمة الإلكترونية واستخدام شبكات التواصل الإجتماعي	3.34	0.848	66.8%	متوسط	27.857	.000
٥	يتم الإعلان عن التحديثات والتعديلات الجديدة للوائح مكافحة الجريمة الإلكترونية وتنظيم إستخدام شبكات التواصل الإجتماعي بشكل علني ومتاح للجمهور	3.24	0.894	64.8%	متوسط	25.641	.000
توفر	لوائح وأنظمة لأستخدام تكنولوجيا المعلومات والإعلام الحديث	3.444	0.721	68.9%	مرتفع	33.782	.000

مناقشة النتائج في ضوء الفقه الإسلامي

كغيرها من القضايا المعاصرة، يمكن القول أن الجريمة الإلكترونية لازالت بحاجة إلى مزيد من البحث القائم على الإسقاط والتحليل والمقارنة أمر جوهريا للتأطير والبت في حدودها الشرعية. هناك العديد من النقاط في النتائج الإحصاية الوارد التي يمكن الإستناد عليها لدراسة هذه المعضلة من منظور إسلامي. الجدير ذكره فيما يتعلق ببنود الأسباب والدوافع والمحتوى أن التقييم المرتفع للفقرات المتعلقة بالأسباب والمحتوى والدوافع لا تشير إلى أن ذلك أمر سائد في المجتمع ولكنها تشير إلى الحالات الأكثر ضبطا وتبليغا ورصدا من قبل الجهات المختصة بغض النظر عن تكرارها وشيوعها. ولكن من الواضح ملاحظة أن فقرة " الأساءة للمعتقدات والأديان كحق من حقوق التعبير جائت بتصنيف منخفض وهو مايشير إلى الضوابط التي تنتهجها الدولة في هذا الصدد. كما أنها تشير إلى الحالة السائدة في المجتمع من إحترام للدين وعدم الإساءة للفوارق في للمعتقدات الدينية والمذهبية. انها تعكس جوهر أساسي في الشرع الإسلامي الحنيف المتعلق بأحترام الآخر وعدم الإساءة للمعتقدات.

تشير البيانات المتعلقة بوعي الفئة المستهدفة إلى إرتفاع حالة الوعي والتعاون من قبل المجتمع مع الأجهزة المختصة للحد من الجريمة الإلكترونية. يعكس ذلك منطلقان ذات أهمية قصوى في الإسلام وهي الوعي وأخذ الحيطة من المخاطر، وايضا العون على محاربة الباطل. يعتبر الوعي والحذر جزءًا من المفهوم الشامل للتقوى والحكمة في الإسلام. تبرز أهمية الوعي والحذر في الإسلام في عدم الوقوع في الشر والمعاصي. من خلال الوعي والحذر من الأفعال الضارة، يساهم المؤمن في حماية نفسه ومجتمعه من الآثار السلبية والمشاكل الناجمة عن السلوك غير المسؤول. يشجع الإسلام على إتخاذ الإحتياطات اللازمة وتجنب المخاطر التي تؤثر على الصحة والسلامة الشخصية والعامة، قال تعإلى ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ (١١) لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ (القرآن. الحاقة : ١١ – ١٢).

على الجانب الآخر، تشير النتائج الإحصائية إلى الدور الفعال التي تبذله الجهات المختصة في تأمين الحماية المعلوماتية للأفراد والمؤسسات، حيث جائت معظم فقرات هذا المحور بتصنيف مرتفع متوسطات حسابية تفوق الوسط الإفتراضي (٣)، وهذا يحقق غاية نبيلة من غايات الإسلام وهي سريان السكينة في المجتمع وضمان الحفاظ على الأمن النفسي والإجتماعي. كما يولي الإسلام أيما اهمية فيما يتعلق بالحفاظ على السلام النفسي والإجتماعي، وتأمين السلامة للعامة ويندرج تحت ذلك السلامة المعلوماتية. يساهم ذلك في الحد من الإنتهاكات وتحقيق العدالة المجتمعية وهي أمر مقدس في الإسلام كون في ذلك صون للنفس والمال والحقوق. ينعكس ذلك المجهود المبذول جليا في إستجابة عينة الدراسة على البند القائل " تعتبر الجريمة الإلكترونية ظاهرة منتشرة وسائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة"، حيث جائت بتصنيف منخفض إلى منخفض جدا وبمتوسط حسابي بلغ ١،٨٢ من ٥ وهي نسبة تعكس عدم تفشي هذا النوع من الجرائم في المجتمع الإماراتي ونجاعة الإجراءات المتبعة للحد من هذه المعضلة.

وبالنظر إلى العقوبات الرادعة والهادفة للحد من هذا النوع المستحدث من الجرائم، وبمراجعة اللوائح ذات الصلة في القانون الإماراتي، يمكن القول أن العقوبات على هذا النوع من الجرائم متروك لتقدير وإجتهاد المشرعين. تنص المادة (١) من مرسوم القانون الإتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠٢١ المتعلق بإصدار قانون الجرائم والعقوبات بأن تسري في شأن جرائم القصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدد الجرائم الأخرى والعقوبات المقررة لها وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية المعمول بها . يندرج ضمن الجرائم الأخرى الإنتهاكات بكل صورها، كما تنص الفقرة (٣) من المادة (١٠)، بما في ذلك الكتابة والرسوم والصور أو الرموز أو المواد المسموعة أو المرئية أو المقروءة أو الأفلام وغيرها من طرق التعبير إذا عرضت في جمع أو في مكان عام أو مكان متاح للجمهور أو وزعت أو تم تداولها بغير تمييز بأي وسيلة كانت أو بيعت إلى الناس أو عرضت عليهم للبيع في أي مكان. يمكن تبرير عدم نص القانون على عقوبة محددة مدرجة ضمن الحدود والعقوبات الشرعية، كما في حالة القصاص والدية، إلى حداثة هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر المعاصرة حيث تركت لإجتهادات المشرعين. كما أنه على الرغم من كونها كغيرها من العديد من البلدان الإسلامية، تتبنى الإمارات العربية المتحدة بشكل إسمي دستورا إسلاميا، إلا أنه لا يمكن التكهن أن اللوائح والقانيونية والتشريعية مستنبطة كليا من الفقه الإسلامي والحدود الإسلامية حول مختلف القضايا القانونية والتشريعية.

عادة ما يترك البت في القضايا المعاصرة بالذات لآراء المشرعين المدنيين لا الفقهاء في سن بنود الدساتير المدنية. ولكن ينبغي القول أن التشريع الإسلامي شامل وكامل و هناك العديد من الجوانب والحدود في الفقه الإسلامي التي يمكن إسقاطها على هذا النوع من الجرائم حسب نوعها وطبيعتها مما يمكن من إستنباط التشريعات الرادعة والمنسجمة مع التشريع الإسلامي. على سبيل المثال، أن السرقة المعلوماتية هي نوع من أنواع السرقة وبالإمكان إسقاط حد السرقة على السرقة والإحتيال الإلكتروني. كما أن التحرش الجنسي هو نوع من انواع الزنا وفقا لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، حيث قال: {كتب على ابن آدم نصيبه

من الزنا مدرك ذلك لا محالة، العينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطا، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه}(الحديث. احمد. ٨٨٤٤؛ الألباني. ٤٤٠٢). لذلك يمكن إسقاط حد الزنى على التحرش والمحتوى الجنسي في الفضاء الرقمي. أخيرا يمكن القول أن هذه الظاهره مثلها مثل العديد من الظواهر المعاصرة والتي بحاجة إلى مزيد من دراسات الإسقاط والمقارنات الفقهية لإبراز التشابهات والتوافقات للخروج بأحكام شرعية يستند عليها المشرعون لإستنباط الاحكام والحدود القانونية.

الإستنتاج

تناولت هذه الدراسة خصائص الجريمة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، متمثلة في إماراة الشارقة، وأسبابها ودوافعها والجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة لمكافحتها. تم الإستناد على المنهج الكمي في حصر النتائج نظرا لكون عينة الدراسة معروفة ومحددة ومتماثلة ومتوزعة توزعا متجانسا. فيما يلي أبرز النقاط التي تم التوصل اليها في الدراسة الحالية:

١. تشير النتائج المتعلقة بخصائص العينة المدرسة أن كانت مؤلفة أغلبيتها من الذكور وحاملي مؤهل بكالوريوس وهي نتائج متوقعة في هذا النوع من الوظائف.
٢. تشير التنتائج إلى أن التفاوت في نسب المتوسطات الحسابية المتعلقة بدوافع وأسباب إرتكاب الجرائم الإلكترونية في إمارة الشارقة كان ضئيلا جدا وهو ما يمكن تفسيره أن لبس هناك من ظاهرة إجرامية سائدة وإنما حالة طبيعية تشير إلى إستقرار المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣. كان المحوى المتعلق بالإنتهاكات الأمنية والسياسية هو أقل محتوى مرصود من قبل الجهات المختصة وهو مايظهر حالة الإستقرار السياسي والأمني الذي تشهده البلد.
٤. جاء المحتوى المتعلق بالتحرش الجنسي في الرتبة الأولى ويعزى ذلك إلى طبيعة المجتمع الشاب في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٥. اتت منصة إكس (X) بالرتبة الاولى كمنصة محبذة للإنتهاكات الإلكترونية بينما جاءت منصة فيسبوك كأقل رتبة وذلك نتيجة إلى الشعبية العالية التي تتمتع بها منصة X في بلدان الخليج العربي لدي كل الفئات العمرية، حيث يرى الكثير أن منصة فيسبوك أصبحت ملجأ للفئات العمرية الأكبر سنة وهذه الفئة أقل نشاطا وديناميكية من الفئات العمرية الشابة.
٦. نشير البيانات الإحصائية أن مستوى وعي الجمهور بدولة الإمارات العربية المتحد بالإجراءات واللوائح جاء بنسبة مرتفع وهذا أمر متوقع نتيجة المستوى التعليمي العالي للشعب وأيضا حملات التوعية والتثقيف التي تنفذها الجهات المختصة في هذا الصدد.

٧. تشير النتائج الإحصائية إلى الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية في سبيل توفير اللوائح والأنظمة والكوادر اللازمة لتحليل ومراقبة البيانات الرقمية ذات الصلة بمكافحة الجريمة الإلكترونية للجهات المختصة وإتباع تلك الجهات العديد من القيود والضوابط حال الضبط والتحقيق والمراقبة.

٨. إن التشريع الإسلامي شامل وكامل و هناك العديد من الجوانب والحدود في الفقه الإسلامي التي يمكن إسقاطها على هذا النوع من الجرائم حسب نوعها وطبيعتها.

التوصيات

يمكن إيجاز التوصيات التي خلصت اليها الدراسة في النقاط الآتية:

١. زيادة وتفعيل المشاركة الرقابية الشعبية من خلال توفير منصات للإبلاغ عن اي انتهاك سيبراني وابتكار اليات للتبليغ تضمن عدم الكشف عن خصوصية وهوية المتعاونين.

٢. التحديث والتطوير المستمر للوائح والقوانين والتشريعات العقابية ذات الصلة من خلال تحقيق حالة من التكامل بين المشرعيين و ذوي الخبرة السيبرانية.

٣. زيادة توظيف وسائل الإتصال والإعلام الحديث في التوعية كالإستفادة من خاصية الإعلانات القصيرة الممولة على وسائل التواصل الإجتماعي بهدف توعية المواطنين بواجباتهم حيال الأمن الوطني للحد من الإرهاب والجريمة الإلكترونية.

المراجع

إبن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. (٢٠٠٧). تفسير القرآن العظيم. السعودية: دار ابن الجوزي.

أبو إسحاق الشاطبي. (٢٠٠٧). كتاب الموافقات. دار ابن عفان للنشر.

أحمد محمد طه، هدير. (٢٠٢٢). إدارة المرأة المصرية لخصوصيتها على موقع التواصل الإجتماعي. د.ن.

حسن، نرجس. (٢٠٢٢). توظيف الاعلام الجديد في نشر الوعي بالتعامل الآمن مع وسائل التواصل الاجتماعي. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، ٥(٣)، ٣٨٧-٤٤٨.

الخليوي وصالح، ر. ب. أ. (٢٠١٧). الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالأمن الفكري لدى طلبة الجامعة. د.ن.

طواهير، الجليل، ع.، بلال وعثمان. (٢٠٢٢). مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار. رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية ١, ٢٢—٣٢.

عبد الحليم عبد القادر سليم، ن. (٢٠٢٣). المعوقات التي تواجه معلمي المرحلة الأساسية عند تدريس مادة الحاسوب خلال جائحة كورونا بلواء البادية الشمالية الشرقية بمحافظة المفرق في ضوء بعض المتغيرات المختارة. مجلة كلية التربية ٣٩، ٦٨—١٠٧.

عبد الرحمن بن ناصر السعدي. (د.ت). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. السعودية: دار ابن الجوزي.

العثيمين، محمد بن صالح. (د.ت). تفسير القرآن الكريم (تفسير العثيمين). سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين(١). السعودية: دار ابن الجوزي.

عمار، أحمد متولي عبد الرحيم. (٢٠٢٢). استخدام المراهقين لصفحات مكافحة الجرائم الإلكترونية بالفيس بوك وعلاقته بإدارة خصوصيتهم الرقمية. المجلة المصرية لبحوث الأعلام، (٨١)، ٢٨٧-٣٣٦.

محمد بن إسماعيل البخاري. (٢٠١٨). صحيح البخاري. لبنان: دار ابن كثير.

محمد بن جرير الطبري. (د.ت). جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أو جامع البيان في تأويل القرآن. دار هجر للطباعة والنشر. مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية.

محمد رفعت، حسام الدين. (٢٠٢٠). تطبيقات الهواتف الذكية والخصوصية المعلوماتية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات، ٧.(٣)، ١٨١.

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين. (٢٠١٩). صحيح مسلم. بيروت: دار الكتب العلمية.

معمر، ط. (٢٠١٩). وسائل الإعلام الجديد وقضايا الهوية والمواطنة في اطار تحديات العولمة. مجلة البحوث والدراسات الإعلامية ١٠، ١٠.

نساخ، فطيمة. (٢٠٢٢). حماية الحق في الخصوصية في ظل البيئة الرقمية. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة الجزائر، ١٣(١)، ٤١٩.

نصر محمد، نرمين. (٢٠٢٢). استخدام المراهقين لشبكات التواصل الإجتماعي وعلاقته بإدراكهم لإنتهاكات خصوصيتهم. مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، ٢٠(٢٠). ١-٩٢.

REFERENCES

Abdulhaleem, A. A. S. N. (2023). Obstacles facing elementary school teachers when teaching computer science during the COVID-19 pandemic in the Badia Northeast Province of Mafraq Governorate in light of selected variables. *College of Education Journal, 39*, 68-107.

al-'Uthaymin, M. B. S. (n.d). *Tafsir al-Quran al-Karim (Tafsir Al-Uthaymin).* Silsilah Muallafat Fadilah Shaykh Muhammad bin Salih al-'Uthaymin, 1. Saudi: Dar Ibn al-Jawzi.

al-Bukhariyy, M. I. (2018). *Sahih al-Bukhariyy.* Bayrut: Dar Ibn Kathir.

Almansoori, A., Alshamsi, M., Abdallah, S., & Salloum, S. A. (2021). *Analysis of cybercrime on social media platforms and its challenges.* In: Proceedings of the International Conference on Artificial Intelligence and Computer Vision (AICV2021), 615–625. Springer.

Almansoori, S., Almansoori, A., Alshamsi, M., Salloum, S. A., & Shaalan, K. (2020). Suspicious activity detection of Twitter and Facebook using sentimental analysis. *TEM Journal, 9*, 1313.

al-Nawawiyy, M. I. (2010). *Sahih Muslim*. Bayrut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

al-Sa'diyy, A. R. N. (2002). *Taysir al-Karim al-Rahman fi Tafsir Kalam al-Mannan*. Saudi Arabia: Dar Ibn al-Jawzi.

al-Tabariyy, M. I. B. J. (n.d). *Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ay al-Quran*. Dar Hijr for Printing and Publishing. Center for Arab and Islamic Research and Studies.

Ammar, A. M. A. (2022). Adolescents' use of cybercrime awareness pages on Facebook and its relationship to their digital privacy management. *Egyptian Journal of Media Research,* 81, 287-336.

Asongu, S., Nwachukwu, J., Orim, S.-M., & Pyke, C. (2019). Crime and social media. *Information Technology & People, 32*(5), 1215–1233.

Bashir, H. (2010). *Tafsir al-Qur'an al-Azim*. Saudi Arabia: Dar Ibn al-Jawzi.

Elishar-Malka, V., Ariel, Y., & Weimann, G. (2020). Rethinking political communication in the digital sphere. *Journal of International Communication, 26*, 190–210.

Enke, N., & Borchers, N. S. (2021). *Social media influencers in strategic communication: A conceptual framework for strategic social media influencer communication*. In: Social Media Influencers in Strategic Communication, 7–23. Routledge.

Fan, X., Thompson, B., & Wang, L. (1999). Effects of sample size, estimation methods, and model specification on structural equation modeling fit indexes. *Structural Equation Modeling: A Multidisciplinary Journal, 6*, 56–83.

Goodyear, V. A., Parker, M., & Casey, A. (2019). Social media and teacher professional learning communities. *Physical Education and Sport Pedagogy, 24*, 421–433.

Hassan, N. (2022). Employing new media in raising awareness of safe use of social media. *Journal of the Higher Institute for Gender Studies, 5*(3), 387-448.

Hill, R. (1998). What sample size is "enough" in internet survey research. *Interpersonal Computing and Technology: An Electronic Journal for the 21st Century, 6*, 1–12.

Kent, M. L., & Li, C. (2020). Toward a normative social media theory for public relations. *Public Relations Review, 46*, 101857.

Mahdi, M. N., et al. (2021). From 5G to 6G technology: Meets energy, internet-of-things and machine learning: A survey. *Applied Sciences, 11*, 8117.

Nasr, M., & Nermine, N. (2022). Adolescents' Use of Social Networking Sites and Its Relationship with Their Perceptions of Privacy Violations. *Journal of Media Research and Studies, 20*(20), 1-92.

Nassakh, F. (2022). Protecting the Right to Privacy in the Digital Environment. *The Academic Journal of Legal Research, University of Algiers, 13*(1), 419.

Rafaat, M., & Hassam al-Din, H. (2020). Smartphone Applications and Information Privacy. *International Journal of Library Science, 7*(3), 181.

Rao, S. K., & Prasad, R. (2018). Impact of 5G technologies on industry 4.0. *Wireless Personal Communications, 100*, 145–159.

Ristea, A., Al Boni, M., Resch, B., Gerber, M. S., & Leitner, M. (2020). Spatial crime distribution and prediction for sporting events using social media. *International Journal of Geographical Information Science, 34*, 1708–1739.

Shatibi, A. I. (2007). *Kitab al-Muwafaqat.* Ibn 'Affan Press

Taha, A. M., & Hedeyr, H. (2022). *Management of Egyptian Women's Privacy on Social Media.* Ain Library.

Tariq, M. (2019). New Media and Issues of Identity and Citizenship in the Context of Globalization Challenges. *Journal of Media Research and Studies, 10*, 10.

Tawaher, A., Al-Jaleel, H., Bilal, & Osman. (2022). Research methodologies and selection methods. *Insights in Arts and Humanities, 1*, 22-32.

Tropotei, T., & Deac, I. (2019). Social Media In Intelligence Analysis. Strategic Impact, 70/71, 69-78.

Van de Weijer, S. G. A., Leukfeldt, R., & Bernasco, W. (2019). Determinants of reporting cybercrime: A comparison between identity theft, consumer fraud, and hacking. *European Journal of Criminology, 16*, 486–50.

Williams, M. L., Burnap, P., Javed, A., Liu, H., & Ozalp, S. (2020). Hate in the machine: Anti-Black and anti-Muslim social media posts as predictors of offline racially and religiously aggravated crime. *British Journal of Criminology, 60*, 93–117.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.